

فلم يرمعما الشدة بخلاف الغسل في اي فانه عاصونه عبادا فلم يتوقف جوارح على الجاني
ويوقف على الغسل واذا في كلامه اي المنهاج ان لا يرمع بالذبح وان يرمع جوارح لا يتوقف
الغسل عن الفتن وهو ظاهر ولا نظريتها اجرامه لانهم ينزلوا مقتضى تحليله في غير
الغسل لاجرامه على فعل المات انتهى ومختلف في ذلك في المعنى والنهاية منه عبادا
تفقا لا يتفق الكفاية لولا ان لا يتم على عدلوه وان امره سيد في حقه
بذلك احدا من التعليل بين الاجرام ووردت في حقه بما لا يتفق عليه
احمد الماد اول الكتاب يكفر باذن سيده فله ذم وعنه
انما السيد اه
ان لم يقبل السيد بالتحليل للسيد ان يقبل يسائر
المخطورات والاي على الفتن فقط لبقا احرامه الا يزول
الاجرام من كلف مع السيد لكن لا يحل منه بوجه كلف الالهاده
وجرى في التحفة على حد لعبر الفتن **الرابع** في وجهه
اي الذي يورد للغير الا كلفه ولا يحل للفتن اه
فلزوج تحليل زوجته ولو صغيرة لا يمكن وطؤها
كافي التحفة واعمد في الهيا عدم المنع في الصغيرة اه
اذ الحرمت بغير اذنه بخلاف الهيا في ماله من كلفها
حسب نفسها الصغر المهر وبعضه كالحال فان لا تمنع
من الصغر واذ الحرمت له يمكن له تحليلها على الامدة
او تكن في نذر معين قبل النكاح او بعدة باذنه او
ساقرة مصححيه لفقوت عليه استمتاعا بان كان
محرما ولم تنظرة احرامه على مرة نسك او تكن في قضا
فوري كونه افسد مجها بالوطي وكذا الوافسد اجنبي
قبل النكاح وفي الشهادة ولو قال طبيبان عدلان ان

فان لم يرمعما الشدة بخلاف الغسل في اي فانه عاصونه عبادا فلم يتوقف جوارح على الجاني
ويوقف على الغسل واذا في كلامه اي المنهاج ان لا يرمع بالذبح وان يرمع جوارح لا يتوقف
الغسل عن الفتن وهو ظاهر ولا نظريتها اجرامه لانهم ينزلوا مقتضى تحليله في غير
الغسل لاجرامه على فعل المات انتهى ومختلف في ذلك في المعنى والنهاية منه عبادا
تفقا لا يتفق الكفاية لولا ان لا يتم على عدلوه وان امره سيد في حقه
بذلك احدا من التعليل بين الاجرام ووردت في حقه بما لا يتفق عليه
احمد الماد اول الكتاب يكفر باذن سيده فله ذم وعنه
انما السيد اه
ان لم يقبل السيد بالتحليل للسيد ان يقبل يسائر
المخطورات والاي على الفتن فقط لبقا احرامه الا يزول
الاجرام من كلف مع السيد لكن لا يحل منه بوجه كلف الالهاده
وجرى في التحفة على حد لعبر الفتن **الرابع** في وجهه
اي الذي يورد للغير الا كلفه ولا يحل للفتن اه
فلزوج تحليل زوجته ولو صغيرة لا يمكن وطؤها
كافي التحفة واعمد في الهيا عدم المنع في الصغيرة اه
اذ الحرمت بغير اذنه بخلاف الهيا في ماله من كلفها
حسب نفسها الصغر المهر وبعضه كالحال فان لا تمنع
من الصغر واذ الحرمت له يمكن له تحليلها على الامدة
او تكن في نذر معين قبل النكاح او بعدة باذنه او
ساقرة مصححيه لفقوت عليه استمتاعا بان كان
محرما ولم تنظرة احرامه على مرة نسك او تكن في قضا
فوري كونه افسد مجها بالوطي وكذا الوافسد اجنبي
قبل النكاح وفي الشهادة ولو قال طبيبان عدلان ان

ان لم يقبل السيد بالتحليل للسيد ان يقبل يسائر
المخطورات والاي على الفتن فقط لبقا احرامه الا يزول
الاجرام من كلف مع السيد لكن لا يحل منه بوجه كلف الالهاده
وجرى في التحفة على حد لعبر الفتن **الرابع** في وجهه
اي الذي يورد للغير الا كلفه ولا يحل للفتن اه
فلزوج تحليل زوجته ولو صغيرة لا يمكن وطؤها
كافي التحفة واعمد في الهيا عدم المنع في الصغيرة اه
اذ الحرمت بغير اذنه بخلاف الهيا في ماله من كلفها
حسب نفسها الصغر المهر وبعضه كالحال فان لا تمنع
من الصغر واذ الحرمت له يمكن له تحليلها على الامدة
او تكن في نذر معين قبل النكاح او بعدة باذنه او
ساقرة مصححيه لفقوت عليه استمتاعا بان كان
محرما ولم تنظرة احرامه على مرة نسك او تكن في قضا
فوري كونه افسد مجها بالوطي وكذا الوافسد اجنبي
قبل النكاح وفي الشهادة ولو قال طبيبان عدلان ان